تأثير خطابات الرئيس عبد المجيد تبون على الممارسة الإعلامية في الجزائر 2020-2021

Impact of president Abdelmadjid Tebboune discourses on media practice in Algeria 2020-2021

سارة قطاف

جامعة باتنة 1، الجزائر، sara.guetaf@univ-batna.dz

تاريخ الإرسال: 2022/01/29 **تاريخ القبول:** 2022/06/03 **تاريخ النشر:** 2022/07/01

ملخص:

تهدف الدراسة إلى البحث في تأثير خطابات الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون على الممارسة الإعلامية، انطلاقا من حملته الانتخابية سنة 2019، التي وعد فيها بالتزامه بإصلاحات في مختلف المجالات ضمن أربعة والخمسين بند، كرّس فيها بعدين أساسيين التزاماته اتجاه الإعلام أقرّهما دستور 2020. أمام هذا الواقع، فإنّ البحث في علاقة تأثير النظام السياسي للحكومة من خلال خطاباته يكشف عن درجة الديمقراطية التي تتمتع بها السلطة والحرية السياسية المتاحة للإعلام الجزائري، وعليه؛ تم توظيف المنهج التحليلي الوصفي لأهم خطابات الرئيس المتعلقة بالإعلام سنتي 2000/2021، لكشف استجابة النظام الحاكم لمختلف المستجدات على المشهد الإعلامي، كتحقيق التحول الرقمي لتحسين الاتصال وتعميم استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال، والذي جسّده في المرسوم الخاص المتعلق بالإعلام الإلكتروني سنة 2020، وانفتاحه على الإعلاميين.

الكلمات المفتاحية: *الخطاب؛ الإعلام؛ الممارسة الإعلامية؛ حرية التعبير؛ الرقابة.*

Abstract:

This article seeks to study the Impact of president Mr. Abdelmadjid Tebboune discourses and on media practice in Algeria, in his 2019 campaign, he promised his 54 obligations, which has two main dimensions to the media direction defined in the 2020 constitution. In fact, the research reveals the relationship of the influence of the political system through the president's discourses on the democracy that the government enjoys, and the political freedom available to the Algerian media, By employing the descriptive analytical approach of the president's most important media-related discourses during the period 2000-2021, He revealed the interest in achieving one of the president's commitments through his action plan to improve digital communication, through the electronic media decree 2020 and the new draft of the media law and its openness to media professionals.

Keywords: *Discourses; Media; Media practice; Freedom of expression; Censorship.*

* المؤلف المرسل: سارة قطاف، sara.guetaf@univ-batna.dz

مقدمة:

شهدت الجزائر العديد من التغييرات السياسية والإعلامية خلال الألفية الثالثة، فالحديث عن الممارسة الإعلامية الجزائرية يحيلنا إلى الأحداث والظروف السياسية والأمنية التي مرّ بها البلد منذ أن أقر دستور 1989 التعددية السياسية والإعلامية من جهة، ومن جهة أخرى تأثير السلطة الحاكمة على التغييرات القانونية، التي تعد بالأمر الجديد على قطاع الإعلام الذي كفل حريته لأول مرة دستور 2016، فالمادّة 50 تنص على أنّ "حرية الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية وعلى الشبكات الإعلامية مضمونة ولا تُقيد بأي شكل من أشكال الرقابة القبلية (دستور 2016، 108).

وفي ظلّ واقع انعكاسات الأزمة الأمنية والأحداث السياسة على الممارسة الإعلامية للمهنة، ارتبط الإعلام الرسمي في الجزائر بمفرزات التحول الاجتماعي والسياسي تحت تأثيرات الحراك الشعبي حتى نهاية سنة 2019، ومع بوادر انحلال الأزمة وتولي الرئيس عبد المجيد تبون مقاليد الحكم، فتح المجال للالتقاء بالإعلاميين للإجابة على انشغالاتهم من أجل إيصال المعلومات الرسمية للشعب، في هذا السياق، أظهرت تلك الخطابات واللقاءات للرئيس بالإعلاميين من داخل الوطن وخارجه اهتمامه الكبير بوسائل الإعلام والإعلاميين، نظرا لدورهما القيادي في توجيه وتنوير الرأي العام.

من ثمة، كانت سياسة الرئيس تبون المعروف بحنكته الدبلوماسية وخطاباته مع الإعلامين المنطلق الأساسي للقيام بالإصلاحات من خلال الالتزامات الخمسة والأربعين التي وعد بها أثناء حملته الانتخابية سنة 2019، كرّس فيها التزاماته اتجاه الإعلام في بعدين أساسيين؛ الأول تمثّل في "تحقيق حرية الصحافة وتعدديتها واستقلالها وضمان احترام قواعد الاحترافية وأخلاقيات المهنة، وجعلها عمادا للممارسة الديمقراطية وحمايتها من جميع أشكال الانحراف"، أما البعد الثاني فتمثل في حرية تعبير وإبداع الصحفيين ومتعاوني الصحافة التي أقرّها دستور 2020 غير أنّ الدستور أوجب على البرلمان أن يشرع القانون المتعلّق بالإعلام والمصادقة عليه بعد اخضاعه قبل إصداره، لمراقبة المحكمة الدستورية لمطابقته لدّستور (دستور 2020، ص. 32).

أمام هذا الواقع، فإنّ البحث في علاقة تأثير النظام السياسي للحكومة من خلال خطابات الرئيس عبد المجيد تبون على القطاع الإعلامي من خلال الممارسة الإعلامية يهدف للكشف عن درجة الديمقراطية التي تتمتع بها السلطة، ودرجة الحرية السياسية المتاحة للإعلام في معالجة مختلف القضايا، من خلال توظيف المنهج التحليلي الوصفي لأهم خطابات الرئيس المتعلقة بالإعلام والنصوص القانونية للإعلام خلال فترة توليه الحكم، خاصة في ظلّ انتشار الواسع للمعلومات والأخبار عبر وسائل التواصل الاجتماعي، ودرجة استجابة النظام الحاكم لمختلف المستجدات على الصعيدين السياسي الاجتماعي والتكنولوجي، فتحقيق التحول الرقمي لتحسين الاتصال وتعميم استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال من بين ما التزم به الرئيس من خلال مخطط عمله.

وعلى هذا الأساس، نقوم بطرح الإشكالية المحورية لهذه الدراسة والمتمثّلة في: ما هي انعكاسات خطابات الرئيس عبد المجيد تبون على الممارسات الإعلامية في الجزائر (2019 – 2022)؟ من خلال الإجابة على التساؤلين الآتيين:

- كيف كانت علاقة الإعلام بالسلطة خلال فترة 2019-2021؟
- ما هي مستجدات المشهد الإعلامي خلال فترة 2019- 2021؟

1. علاقة الإعلام بالسلطة في الجزائر:

إذا ما حاولنا اسقاط نظريات سيطرة الدولة لوسائل الإعلام على علاقة السلطة بالإعلام في الجزائر، نجد أنها تتبنى نظريتي المصلحة العامة ونظرية الخيار العام رغم تناقض النظريتين؛ فالمصلحة العامة تقتضي نشر المعلومات بدون مقابل، وتعمل الحكومة على ملكية وتنظيم القطاع الإعلامي حتى الخاص، اذ تعمل وسائل الإعلام كقنوات اتصالية فعالة بين النظام والنخب السياسية الحاكمة والرأي العام لإضفاء الشرعية على السلطة؛ فالحكومة الجزائرية خلال سنتي 2020- 2021، عملت على رسم مشهد إعلامي يتماشى مع تغيرات مهنية وسياسية في "الجزائر الجديدة"، خاصة أنها تتزامن مع مطالب ما بعد الحراك الشعبي برفع التضييق والوصاية عن الإعلام والصحافة ومنح استقلالية ممارسة الأداء النشاط الإعلامي.

فالإعلام الجزائري يستمد شرعيته من خلال الوحدة الوطنية التي نادى بها رئيس الدولة السيد عبد المجيد تبون ضد "الأيادي الخارجية" والأعداء المتربصين بزعزعة الاستقرار داخل الجزائر. فإن كانت الأزمة الحالية في المشاركة الديمقراطية بين السلطة والشعب، فهي أيضًا نتيجة لقوة الاتصال وسائل الإعلام ومدى خضوعها للمساءلة ورقابة الحكومة التي تدعمها حماية القانون والتعديلات التشريعية والتنظيمية، من خلال النقد الدائم لفاعلية الأنظمة، ويمكن أن "تستخدم النظم وسائل الإعلام انطلاقا من تصورات النخب الحاكمة لمجريات الأحداث وعكسها للرأي العام.. كما تعكس اتجاه الرأي العام بشأن معالجة النظام السياسي للقضايا المختلفة". (راسم، 1991،27)، وهذا لا يعني، أن تنطوي وجهة النظر في العلاقة بين السلطة السياسية والإعلام على الترابط والتداخل، إذ لا يمكن أن نعزل العملية السياسية عن الأنشطة الإعلامية والاتصالية، ويتضح التأثير على مستويين اثنين؛ فردي يتعلق ويتصل بالقيم والسلوك والإقناع أو التعبئة، ثم جماعي من خلال التكامل السياسي أو التفكك الاجتماعي.

وبالتالي فإنّ علاقة السلطة بالإعلام تتداخل لدرجة لا يمكن فصل أنشطة السلطة عن العملية الإعلامية بتأثير متبادل قد ترسخ الوسيلة الإعلامية كينونته؛ فالرسالة كمصدر خطاب صاحب القرار في السلطة توظّف الحجج و الدلائل لتتحول إلى خطاب سياسي- تنقله قنوات إعلامية و منها التلفزيون الذي يتدخل في مضمون الخطاب السياسي- إلى خطاب إعلامي يخضع إلى من نقَله أكثر ممن صنَعه (Breton; proux, 2012, p203)، نلاحظ هنا، أهميّة وتأثير الإعلام خاصة التلفزيون في رسم الخارطة السياسية للدولة، ففي الجزائر التلفزيون كمؤسسة عمومية وحتى في القطاع الخاص يخضع لسيطرة السلطة الذي يعكس اهتمام النظام الحكومي للجزائر، خاصة وأن التلفزيون يساهم بشل كبير في تشكيل وعي وفكر المواطن رغم التطورات التكنولوجية وانتشار الأخبار عبر الأنترنت من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، التي لعبت دور كبير في وسط المجتمع الجزائري خاصة خلال الحراك، لكن يبقى التلفزيون هو قناة الاتصال الرسمي بين الحاكم والمحكومين في الجزائر؛ وهذا ما أكد عليه أكثر من مرة الرئيس عبد المجيد تبون في خطاباته ولقاءاته مع الإعلاميين، إذ أكّد على أنّ أهميّة علاقة السلطة بالإعلام تتجسد من خلال حرية التعبير والإعلام وتدخل الرقابة الحكومية لكسر احتكار المعلومة وضبط القطاع. ولاستيعاب هذه العلاقة بين الحرية والرقابة واحتكار سنحاول أن نعرّج على كل عنصر باختصار.

أ. حرية التعبير والإعلام:

تمثّل حرية الاتصال والإعلام حسب منظمة اليونيسكو، تحديات بالنسبة للشعوب والأمم من أجل التطور، السلم ولبناء مجتمع صلب. فحرية التعبير والإعلام ليست غاية في حدّ ذاتها بل وسيلة لمراقبة السلطة وخدمة المجتمع والاستقرار من خلال حق الأفراد في الانضمام للمعترك السياسي، السعي إلى معرفة الحقيقة السياسية، وتسهيل الوصول إلى حكم الأغلبية وكبح جماح الطغيان والفساد والعجز في الأداء. (حسيب 2015، ص. 74)، فضلاً عن ذلك، تُعتبر حرية الإعلام من أساسيات الحريات الفكرية التي تسمح بالتعبير عن الرأي وايصال الأخبار والمعلومات إلى الرأي العام؛ وتحتل مكانة هامة كون أنّه يسمح للإعلاميين والمواطنين بالتعبير عن آرائهم كحق أساسي معترف به على نطاق واسع (شلبي1988، ص. 247)، ناهيك عن إبداء مواقفهم في الأحداث والقضايا التي تدور من حولهم، وتنطوي الحرية الاعلامية على عدد من الحريات الفرعية أهمها حرية الصحافة، البث الإذاعي والتلفزيوني والمتصل بشبكات المعلومات(قدري 2008، ص. 232)، نلاحظ أن الحرية تشمل الأفراد والوسائل وحتى تدفق المعلومات والحصول عليها.

ونشير إلى أنّ الدساتير الجزائرية أجمعت منذ سنتي 1996 و2016 وسنة 2020 على أن حرية الإعلام في الجزائر مكفولة في حدود القانون، حيث جاء في المادة الخامسة والأربعون "إن حرية الصحافة، المكتوبة والسمعية البصرية والإلكترونية، مضمونة، خاصة حرية تعبير وإبداع الصحفيين ومتعاوني الصحافة"، إن الاعتراف بأولوية حرية التعبير مشروط بالحقيقة والمصلحة العامة وعلاقة التناسب بين هذين المفهومين، غير أنّه «لا يمكن أن تستعمل حرية الصحافة للمساس بكرامة الغير وحرياتهم وحقوقهم. يحظر نشر خطاب التمييز والكراهية." (الدستور 2020، ص. 14)، من الواضح أنّ المشرّع الدستوري مقتنع بالاستخدام الصحيح للمعلومات ومصادرها (متعاوني الصحافة) بعيدا عن التمييز وخطاب الكراهية وكرامة الإنسان. في إطار علاقة حرية التعبير والحقوق الأساسية الأخرى ذات الصلة، أي أنه لا يمكن تأسيس أولوية حرية التعبير كمبدأ مضمون، فحدود حرية التعبير مرتبطة بحرية المعلومات التي تمارسها وسائل الإعلام يمكن أن تشكل حدًا لحرية التعبير في ذاتها، كما أن الاعتراف بجرائم جنائية معينة يستبعد في الواقع حرية التعبير.

تشكل حدود حرية التعبير والحق في إعطاء المعلومة وتلقيها حجر الزاوية للممارسة الإعلامية الفعالة لهذا الحق الأساسي، خاصة وأنها تستند على مجموعة من المفاهيم مثل الفكر والآراء والمعلومات وما إلى ذلك، وهي في طليعة الحقوق الأساسية كما أنها تساهم في الديمقراطية وتشكيل رأي العام.

علاوة على ذلك، يمكن تفسير أولوية حرية التعبير والاتصال بالبعد المزدوج لهذا الحق الأساسي؛ البعد الرأسي أي الاتصال الصاعد الذي يتم بين الفرد سواء كان مواطنا أو إعلامياً بالنسبة للدولة والبعد الأفقي أي حرية الاتصال الأفقي الذي بين الأفراد (الإعلاميين والمواطنين)، في هذا السياق، تستمد حرية الممارسة الاعلامية وجودها في النصوص القانونية من المواثيق العالمية التي أعطت أهمية كبيرة للإعلام، لمقدرته على الإلمام بكل المجالات والقضايا التي تهم المجتمع والرأي العام، ومن خلال ما سبق يمكن القول أنّ "حرية الممارسة الإعلامية هي حق الشعب بمختلف تياراته وطبقاته في الحصول على الحقائق وإصدارها عبر الوسائل الإعلامية، والتعبير عن الآراء والأفكار ومراقبة مؤسسات الحكم وقطاعات المجتمع، وحثها على تصويب ممارستها في إطار ما يخدم المصالح العامة للمجتمع، ويوازن بين حقوق الأفراد والجماعات وتحقيق الاستقلالية والتقدم". (باهي 1996، ص. 14)، أي أنّ حرية التعبير تُمنح بالكامل عندما تُمارس من خلال وسائل الإعلام والاتصال بشكل مؤسس ومحدود النطاق في قضايا تُهم الرأي العام.

ب. الرقابة الحكومية:

تمارس الرقابة على الإعلام بجميع دول العالم وبالدول الأكثر ديمقراطية، ولتحقيق أعلى قدر من الرقابة الإعلامية الشفافة والمسؤولة، تمارس المؤسسات الإعلامية دورها المؤثر في تعزيز سلطة الرقابة على الأداء الحكومي، غير أنّ هذا لا يتأتى، إلّا من خلال المعايير الضابطة لعملية الأداء الإعلامي، المكفول بحماية ورقابة الحكومة، في هذا الصدد، يشير أجمد بدر في تعريفه للرقابة على أنها "سياسة الحد من التعبير العام عن الأفكار والآراء والدوافع والمؤشرات التي يمكن أن يكون لها تأثير على تفويض السلطة الحكومية أو تفويض النظام الاجتماعي والأخلاقي التي تعتبر السلطة نفسها ملزمة بحمايتها" (بدر 1998، ص. 297)

أما الباحثة أو ليري O'Leary فهي ترى أن "الرقابة تحمل في طياتها معاني التّحكم والتّقييد" وذلك عن طريق الحذف، أو إعادة الكتابة، أو إدخال نص إضافي إلى النص الأصلي، أو منع نشر العمل، أو سحبه، أو إلغاءه أو وضعه في القائمة السوداء أو سجن صاحب العمل كلها تطبيقات تندرج تحت مظلة الرقابة...، كما أنّ التّصور العام لهذه اللفظة يرتبط بمفاهيم مختلفة مثل: حرية التعبير، المصلحة العامة..، يختلف تفسيرها من مجتمع لآخر بحسب السّياق السياسي والمجتمعي للأحداث (داودي 2016)، يتم التحقق من حرية التعبير والإعلام بطرق مختلفة اعتمادًا على الدولة، لكن هذا القيد أو الرقابة الحكومية له عدة متغيرات والتي يمكن أن تتطور وفقًا للأنظمة القانونية التي تستند إلى معايير موضوعية، مثل الالتزام بالحقوق الأساسية المنصوص عليها في النصوص التشريعية التي تتوافق مع المبادئ الدستورية.

وعلى هذا الأساس، أوجب الدّستور الجزائري سنة 2020 في المادة 140 على البرلمان أن يشرع قانون عضوي جديد متعلّق بالإعلام، تتمّ المصادقة عليه بالأغلبيّة المطلقة للنّوّاب ولأعضاء مجلس الأمة، ويخضع القانون قبل إصداره، لمراقبة المحكمة الدستورية لمطابقته الدّستور(دستور 2020، ص. 32)، ننوه إلى أنّ هذا القانون لايزال قيد الدراسة والملاحظ أن المراقبة الحكومية تزرع بذرتها الأولى من خلال النصوص القانونية؛ التي تضع الإعلام تحت إطار الرقابة قبل الممارسة الإعلامية من خلال النشر البث أو توزيع المادة الإعلامية، ورقابة جزائية بعد الممارسة الإعلامية تتجسّد في العقوبات والضغط المادي، كما أنّ الرقابة وتحكم السلطة في "مصادر الخبر وقنوات نشر الخبر والمطابع" خاصة على الصحافة الخاصة، إذ أنه بمقدور السلطة تعطيل أحد العوامل السابقة التي هي ملك للدولة وتخضع لها الصحافة المستقلة (صالحي 2020، ص. 340).

وهناك عدة أنواع من الرقابة تستخدم فيها الحكومة وسائل الحجز والإحالة على العدالة، والحرمان من الإشهار العمومي والمنع من الوصول إلى مصادر الخبر وأحيانا حتى امتناع المطابع عن السحب بحجة أو غير حجة (، ومن بين أنواع الرقابة هناك: بالرقابة الرشيدة تستخدمه كلما دعت الضرورة لمنع نشر خبر ما وتوجيه الصحافة وفق ما يخدم مصلحة الوطن وتمنع التعدي عن القيم الثقافية والحضارية والدينية للبلاد. (جيلالي 2002، ص. 136). أما الرقابة الناعمة؛ من أبرز تجلياتها الرقابة الذاتية قد يلجأ إلى التخلص من المواد التي قد تكون من وجهة نظر حكوماتهم مثيرة للجدل خوفا من اتجاه الحكومة إلى فرض عقوبات عليهم. وفي الدول التعددية الرأسمالية قد تمارس الرقابة الذاتية أيضاً، ولكن بشكل خاص لتتوافق مع توقعات السوق، وفي بعض الأحيان تكون الحدود والقيود المستحدثة داخلياً أو محلياً أكثر قساوة من قيود وزارة الإعلام نفسها. حيث يصبح رئيس التحرير أو مدير القناة يمثّل حارس البوابة، ومن أبرز الأمثلة على ذلك ما يطلق عليه أخلاقيات الإعلام والتي ينظمها أصحاب المؤسسات الإعلامية أنفسهم ليتأكدوا من عدم تجاوزهم للخطوط المرسومة. خاصة بتطبيق الضغط المالي على

الشركات الإعلامية، الأمر الذي يعتبر أساسيًا بالنسبة لحكومة ما أو لدعم سياساتها"(ص28)، لها تأثير على عملية الإخبار لوسائل الإعلام حتى وإن كانت مستقلة.

كما تشير الرقابة الناعمة إلى ممارسة التأثير على التغطية الإخبارية ، ومن منطلق أهمية هذه التلفزة الخاضعة لاحتكار الدولة، ينعكس اهتمام صانع القرار في الجزائر بهذه الوسيلة، وهو ما يجعل الإعلام التلفزيوني يسير جنبا إلى جنب مع النصوص والخطابات الرسمية المحددة للاختيارات و الأولويات التي وضعها صانع القرار ليتحول الصحفيون في القنوات التلفزيونية الجزائرية إلى أداة لتعزيز النظام السياسي و تعبئة دائمة للشعب خدمة للأهداف المسطرة من قبل صاحب الخطاب، التلفزة الجزائرية من أهم المؤثرات التي تلعب دورا في تكوين تفكير المواطن الجزائري وتحريكه نحو قضاياه الهامة وانشغالاته ودفعه في المشاركة في رسم الحياة السياسية. أحد المنهجيات الأخرى حصار المعلومات وإعمال مقص الرقيب هي منهجية التحكم في إصدار الترخيص الإعلامي، حيث يمنح النظام السياسي التصاريح اللازمة لبعض المؤسسات الإعلامية، ومن النماذج الأخرى استخدام المال أو شركات الدعايات والإعلان لمحاولة التأثير على المحتوى الإعلامي في بعض القنوات الخارجة عن السيطرة، والدفع لاتجاهات معينة، أو منع الحديث عن قضايا محددة، في محاولة للحد من تسليط الضوء على قضايا بعينها وخلافه. (داوودي 2016)

ج. كسر احتكار المعلومة:

من الاستراتيجيات الأخرى للرقابة الناعمة والتي ذكرت آنفا، محاولة النظام السياسي أن يكون استباقياً ويمنع أو يبث وصول معلومات محددة للعامة، ولكن في عصر العالم الرقمي؛ فإن تسريب المعلومات أمر وارد، وبالتالي هناك العديد من الاستراتيجيات لمواجهة التسريب والتي من أبرزها كسر احتكار المعلومة لتجنب أي تشويش واضطراب لدى المتلقي. غير أنه يتم تجاوزه في الواقع من خلال قرارات السلطة- وفي هذا الصدد، يكفي أن نأخذ في الاعتبار الحالات التي أثرت على المشهد السياسي في الآونة الأخيرة. ومع ذلك، يبدو أن مثل هذا النهج يغفل البعد الدستوري لحرية المعلومات.

في هذا السيّاق، يؤكد مارك لويد Mark Lloyd في دراسته "الحوكمة الفعلية ونمط سياسة الاتصال" أنّ "حكومة شعبية، بدون معلومات شعبية أو وسيلة للحصول عليها، ليست سوى مقدمة لمهزلة أو مأساة أو ربما كلاهما.. (Callie 2007, P. 374) ، حيث أنّ المؤسسات الإعلامية هي المستفيد الرئيسي من حماية حرية التعبير من أجل إحياء الديمقراطية، مع وجود مواطنين نشطين ومشاركين في صنع السياسات؛ فعلى المستوى النظري، تساهم وسائل الإعلام في بناء النظام الاجتماعي، مع التعامل مع هذا بدرجة من الشك تجاه السرديات القوية للنظام المركزي واحترام التعقيد والتعددية، أما على المستوى التجريبي، تساهم وسائل الإعلام في معرفة وتنوير الرأي العام.

غير أنّ الباحث حسيب حمد يرى، أنّ بإمكان وسائل الإعلام أن تدعّم الديمقراطية من خلال المعلومات والأفكار فقط، في نظره يكون مضمون وسائل الإعلام خاصة السمعي البصري مكرّس لصرف انتباه الجمهور عن شؤون العالم الواقعي المموج بالدلالات السياسية (خير الله 2015، ص. 86)، وهذا ما يفسّر تدخّل وسيطرة القطاع الحكومي على الإعلام العمومي والخاص الذي تمول تكاليفه الأساسية خاصة النشر وبث المعلومات والأخبار لأغراض الدعاية وتعزيز النظام لصالح الدولة، وبالفعل، فإن عمليات بناء الفضاء السياسي العام مرتبطة الآن بقوة بتطور عالم وسائل الإعلام وشبكات الاتصال التي تمتد عبر العالم.

في هذا الإطار، أكّد رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون في خطاباته في أكثر من مناسبة على أنه يعمل على "قطع سياسة الإقصاء والتعتيم الممنهجة، واعتماد سياسة اتصالية منفتحة تمكن الصحافي من الحصول على المعلومة الدقيقة في حينها لإيصالها إلى المواطن"، غير أنّ جمع المعلومات أصعب من نشرها. مما يجعل البحث عن المعلومات محدودًا بالفعل بسبب تعتيم المصادر. ولكن بمجرد الحصول عليها، فإن الالتزام الوحيد لنشر المعلومات هو احترام التشريع، الذي يضمن الحق في الحصول على المعلومات وعرض كل ما يهم الأفراد من تبادل المعلومات والحصول على الأنباء من أي مصدر.

فمضمون حرية المعلومات وحدودها مرتبط بالدرجة الأولى بحرية الإعلام المقيدة في المقام الأول بشرط ضمير الصحفي، ثم السياسة الإعلامية للمؤسسة الإعلامية(Breton; proux 2012, p.10) ، لكن من أجل ضمان حرية التعبير والتعددية في بيئة وسائل الإعلام، يجب توفر مؤشرات من شأنها توفير قاعدة جديرة بالثقة لتقييم نتائج أو تغييرات أو مظاهر الممارسة الإعلامية التي يتم ملاحظتها في المشهد الإعلامي وتتمحور في خمس مجالات هي (خير الله 2015، ص. 39):

- منظومة قواعد تفضي إلى حرية التعبير والتعددية والتنوع في وسائل الإعلام.

- التعددية والتنوع في وسائل الإعلام والتكافؤ في الإمكانيات الاقتصادية والشفافية في الملكية.

- وسائل الإعلام بوصفها منبر للخطاب الديمقراطي.

- بناء قدرات مهنية ودعم المؤسسات التي تدعم حرية التعبير والتعددية والتنوع.

- توفير القدرات على صعيد البنى الأساسية من أجل دعم وسائل الإعلام المستقلة والتعددية.

تنطوي وجهة النظر في عمل وسائل الإعلام حسب حسيب حمد خير الله (2015) "الإعلام يظل عرضة للتلاعب – إما عن طريق السلطات السياسية التي تحركها الحماسة الإيديولوجية أو المصلحة الذاتية، أو عن طريق القوى الاقتصادية التي تحد من الموارد الإعلامية تنوعها ومصداقيتها، فوسائل الإعلام إذن ليست بالحتم أداة لصالح الديمقراطية". (خير الله 2015، ص. 83).

2. المشهد الإعلامي بالجزائر (2019- 2021):

يَرتسِم المشهد الإعلامي انطلاقا من أنظمة الإعلام، التي تُعد أهم محاور الدراسات الإعلامية وحتى السياسية كونها تهتم بمحاولة فهم سلوك النشاط الإعلامي في سياقاته السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية وحتى الثقافية، مما يجعله يختلف من دولة لأخرى، مثلاً؛ الإعلام في الجزائر هناك عدّة عوامل تؤثر في طبيعة نظامه الإعلامي على غرار بعض الدول، كونه مرتبط بالنظام السياسي الحاكم والاقتصاد والثقافة وطبيعة المجتمع، وأحياناً هناك من يربط تأثير المنطقة الجغرافيا على طبيعة النظام الإعلامي، لأنه يمشي وفقاً لبعد تطور السوق الإعلامي في الدولة؛ خاصة فيما يتعلق بالنشر وانتشار وسائل الإعلام، هذا البعد منبثق عن أبعاد الأنظمة الإعلامية عالمياً؛ كبعد العلاقة بين النظام السياسي والمؤسسات الإعلامية بشقّيها الحكومي والخاص، وعن ما إذا كان الإعلام يعكس كل الأطياف السياسية في المجتمع، واحترافية العمل الصحفي لأعضاء المؤسسات الإعلامية، فضلاً عن بعد تدخل الحكومة في الإعلام.(داوودي 2016)

وبالحديث دائما عن المشهد الإعلامي في الجزائر، الذي تميّز بتوالي الإصلاحات السياسية والاقتصادية من خلال النصوص القانونية وتأثيرها على السياسة الإعلامية منذ نهاية الثمانينات من القرن الماضي إلى غاية صدور دستور 2020، بغرض الوصول إلى إعلام موضوعي يهدف لخدمة المجتمع والصالح العام، ولعله من المفيد أن نؤكد، على أن المشهد الإعلامي في الجزائر خلال سنتين من تقلّد الرئيس تبون، شهد أكثر المراحل المثيرة للجدل، كونه استفاد من هامش الحرية، ويرجع ذلك للإرهاصات الحراك الشعبي والتغييرات السياسية والضغوطات الممارسة من طرف أصحاب القرار في السلطة.

أ. السياسة الإعلامية والإصلاح السياسي والتشريعي:

في القرن الحادي والعشرين، كانت المناقشات المتعلقة بالعلاقة بين الاتصال والسلطة أو بين الإعلام والسياسة، في قلب أكثر التساؤلات الجوهرية عن التحولات المعاصرة للمجال السياسي نفسه (Garnham 2000). إذ تنطوي وجهة النظر في، إثارة الاتصال السياسي ومساحات لنقاش السلطة والمواطن، لم يعد الفضاء العام اليوم مقصورًا على الساحة التي تدور فيها النقاشات على أساس الحجج العقلانية بين الفاعلين المنخرطين سياسيًا في مناقشات الفضاء الإعلامي العام (Habermas 1992). ففي الجزائر، إعادة تشكيل سجل السياسة نفسها أو إعادة ترتيب التمثيلات من خلال الخطابات التي يدلي بها الفاعلون الرسميون في الحكومة على رأسهم رئيس الجمهورية. أخذت عدّة أشكال أهمها الخطابات الرسمية الخاصة بالحوار والأحاديث التلفزيونية والإعلامية الوطنية والأجنبية المتعلقة بالنشاطات الحكومية أو الرسائل أو الأحاديث الإعلامية خاصة التلفزيونية. في هذا الإطار، يرى مارك فيليب Phlilipe Marek "أن للتلفزيون قوة تأثير وإقناع جعلته يتفوّق على الوسائل الإعلامية الجماهيرية الأخرى، كما أنه أحيانا يصبح وسيلة دعائية، لأنه يمارس سياسة الديماغوجية لكسب تعاطف المواطنين والجمهور المتلقين" (Marek 2001, p.19).

عندما تقلّد الرئيس تبون الحكم كانت الجزائر قد عرفت الحراك الشعبي الرافض للظروف السياسية والاقتصادية ولظروف المعيشة الاجتماعية المتدهورة، مما ألزمه كصانع القرار الرسمي في البلد أن يكسب دعم المواطنين لسياسته الجديدة، فكان التلفزيون الوساطة الأساسية لبناء اتصال دائم معهم. فغياب الإرادة السياسية في وقت ما أدت لحدوث فجوة بين تطور الصحافة المكتوبة و قرينتها السمعية البصرية، وإلّا كيف نفسّر غياب وتعطّل احداث "سلطة ضبط الصحافة المكتوبة" لحد الآن مقارنة مع "سلطة ضبط السمعي البصري" التي تم احداثها بعد مرور سنتين من اصدار قانون الإعلام سنة 2012، الأمر الذي جعل كفة المشهد الإعلامي تميل إلى التلفزيون مقارنة بالإعلام المكتوب؛ فلطالما استغل التلفزيون الحكومي ليكون ناطقا باسم الحكومة و يتبنى سياستها و مخططات عملها، الأمر الذي أعاق تطوير العمل السمعي البصري بنفس القدر الذي عرفته الصحافة المكتوبة والتي بدورها ورغم ما عرفته من مكتسبات نتجت عن التعددية لم تتمكن بدورها من كسر الحاجز المفروض عليها والذي يجعل منها بشكل او بآخر تابعة للسياسة العامة للحكومة التي احتكرت مصادر التمويل و جعلت من الصحف على تنوعها مجرد أرقام فقط تعبر عن العدد و لا تعكس تنوع و تعدد الأفكار (غروبة وعرايبية 2019، ص. 101).

فما ميّز المشهد الإعلامي طوال عقود من تبعية تامة وغياب للحرية تترجمه اليوم بعد التوجه للتعددية حالة الاحتقان بين العديد من المؤسسات الإعلامية والحكومة والتي تجسدت في عديد الحالات التي عرفت استعمال الوصاية للقبضة الحديدة بدء بقضية جريدة le matin ووصولا لقضية قناتي "الأطلس" و"الوطن" ثم

"الجزائرية" والتي تعتبر كلها صورة للتضييق الذي تمارسه الوصاية على المؤسسة الإعلامية في حال ما تبنت خطا يعارض التوجه الرسمي حتى إن لم يكن ذلك بطريقة مباشرة .إلا أن الكثير من أهل المهنة يذهبون للقول بأن جحم ما حصل من مكتسبات على مدار عقود يشكل حافزا لهم للعمل من اجل تحصيل مزيد من الحرية في الأداء وبالأخص حرية في الوصول لمصادر التمويل ومصادر المعلومات والذي يرون فيه حتمية يفرضها التطور التكنولوجي (غروبة وعرايبية 2019، ص.103).

والجدير بالذكر، أنه يُلاحظ من خلال القراءة الأوليّة لأيّ نظام قانوني أو تشريع إعلامي، انعكاس طبيعة النظام السياسي للدولة فيه. فإذا ما اعتبرنا في البداية، أنّ الممارسة الإعلامية تلعب دورا هاما في خدمة السلطة؛ من خلال تأكيد وتأمين شرعية الحكومات ومصالحها الاقتصادية، السياسية والاجتماعية...، فإنّ الممارسة الإعلاميّة تختلف حسب مستوى الحرية وديمقراطية الأنظمة الحاكمة من دولة إلى أخرى، كونها ترتبط بحق الاتصال والتعبير عن الآراء للأفراد والمواطنين من خلال نقل انشغالاتهم من جهة، ومن جهة أخرى حقهم في الحصول على المعلومات التي أكّد عليها الدستور. ولا مناص، أنّ التشريعات الإعلامية والنصوص القانونية مرتبطة بالظروف السياسية والاجتماعية وحتى الاقتصادية، وتأسيسا على ذلك، نلاحظ أن الحراك الشعبي منذ فيفري سنة 2019 طالب بإصلاح شامل يمس حتى الممارسة الإعلامية التي عمدت على صرف الرأي العام عن ثورة التغيير، وفصلها عن المصالح الشخصية لأي طرف كان، لتكون أكثر حرية واستقلالية.

ب. السياسة الإعلامية والسياق الاقتصادي:

يشكل العائق الاقتصادي عاملا معرقلا لمسيرة تطوير الأداء الإعلامي في الجزائر، فاعتماد سياسة احتكار مصادر التمويل والإشهار الحكومي خصوصا من قبل الوكالة الوطنية للنشر والإشهار و توجهها لتبني سياسة الحصص بين مختلف المؤسسات الإعلامية، ساهم في خنق جوهر العمل الإعلامي القائم على الحرية في الوصول لمصادر الخبر والمعلومات، فالمؤسسة الإعلامية و على تنوعها تجد نفسها مقيدة لحد ما بالخط العام الذي تتبناه الحكومة ،التي تأخذ على عاتقها وعن طريق الهيئة الوصية مسؤولية توزيع حصص الإشهار كأهم مورد مالي للمؤسسات الإعلامية. ويذهب العديد من الباحثين للقول بأن التطور الذي شهدته العناوين والقنوات لم يواكبه تطويرا في استحداث مصادر التمويل بل بالعكس، نجد اليوم ورغم العدد الهائل من المؤسسات الإعلامية نسبة هامة منها لا تزال تغرق في ديون مختلفة وتعجز حتى عن سد أعباء العمال والبث والطبع.

فرغم مضي السنين لا تزال عاجزة عن ايجاد مصادر تمويل جديدة، في الجزائر هناك 160 جريدة، بينها صحف قوية فرضت نفسها وأخرى تحاول البروز، كما أن هناك صحف سحبها ضعيف وهو نفس الشيء بالنسبة للقنوات الخاصة التي لديها ممتلكات، ففي مقابلة تلفزيونية أجراها الرئيس السيد عبد المجيد تبون حول حرية التعبير في الجزائر، صرّح أن هناك "180 جريدة يومية ما يقارب 8500 صحفي، الورق مدعّم من طرف الدولة وتطبع في مطابع الدولة بدون دفع المستحقات باستثناء خمس أو ستة جرائد لديها مطابعها الخاصة، تعطيه الاشهار وينتقدك، فإذا نظرنا للمسألة التجارية من مفروض الذي لا يدفع ديونه لا يطبع له، لم نرد فعل هذا من أجل أن لا يقال أنه تم المس بالحرية، هل وجود 8500 صحفي في البلد ما لا يكون فيها حرية التعبير" (تبون، 2020)، لكن هذا يفتح مجال التساؤل حول ربط حرية التعبير بعدد الصحفيين والجرائد، خاصة وأن حرية التعبير في الجزائر جعلت منظمة مراسلون بلا حدود تصنّف الجزائر في المرتبة 146.

ويرجع الدارسون للمشهد الإعلامي الجزائري السبب لكون الجهات الوصية لا تعمل على تحرير مصادر التمويل بل أنها بفعل سياسة الريع عملت على تقزيم دور العديد من العناوين وجعلتها بشكل أو بآخر منابر متعددة لسياسة واحدة تمثل الوجهة الرسمية للحكومة. (غروبة وعرايبية 2019)، وحتى اليوم ورغم التوجه التعددي الذي مس مختلف مجالات العمل الإعلامي، لا تزال الأطر السياسية تحدد بشكل كبير توجهات مختلف المؤسسات الإعلامية التي لا تزال عاجزة عن إيجاد مصادر تمويل جديدة تكسر بها الطوق المفروض من الحكومة.

وفيما يتعلق بمشكل تنظيم الإشهار أكّد وزير الاتصال (2021) أنه على المؤسسات الإعلامية الخاصة في الجزائر البحث عن الإشهار وعن مصادر لتمويلها وعدم الاعتماد على تمويل الوكالة الوطنية للإشهار، فالمشهد الإعلامي حسبه بحاجة للتطهير من الدخلاء الذين استنزفوا أموال الخزينة العمومية طيلة العشريتين الماضيتين.

ج. الممارسات الإعلامية وخطابات الرئيس عبد المجيد تبون:

لا يستطيع الفاعل السياسي، فرداً كان أم حزباً أم دولة التعبير عن أفكاره وبرنامجه من دون خطاب فعّال، يؤثر في المتلقي فكرياً وعاطفياً. والخطاب السياسي ليس مجرد كلمات أو تراكيب لغوية، إنما هو أجندة سياسية ورؤية استراتيجية ومشروع أخلاقي يعكس التكوين القيمي لصانعه وخلفيته الثقافية، ويؤدي أدوارا سياسية واتصالية ومعنوية في المجتمع (همام 2017، ص. 6).

انتخب السيّد عبد المجيد تبون رئيسا للجمهورية الجزائرية في الانتخابات الرئاسية في الثاني عشر من شهر ديسمبر سنة 2019 بنسبة تصويت 58.13%، ومن أجل إحداث تغيير شامل وإعطاء انطلاقة جديدة في جزائر، أقدم الرئيس في حملته بالالتزام بأربعة وخمسين مطلبا، من بينها بندين متعلقين بتحقيق حرية الصحافة وتعدديتها واستقلالها وضمان احترام قواعد الاحترافية وأخلاقيات المهنة وتحقيق تحول رقمي لتحسين الاتصال، حيث التزم الرئيس بعقد لقاءات إعلامية لاطلاع الرأي العام على المستجدات والتواصل مع الشعب الجزائري بلا وساطة، لتعود المعلومة الرسمية لمساراتها الإعلامية المرجعية كمصدر أساسي، كسرا لنمط الإشاعة المبتدع في بعض وسائل الإعلام، حيث عقد 8 لقاءات صحفية وطنية دورية خلال 9 أشهر فقط، فتح فيها أبواب الرئاسة للإعلاميين ليكون أول رئيس جزائري يدخل الصحافة الوطنية مكتب رئيس الجمهورية.

من خلال قراءة بانورامية في خطابات رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، الذي عمل خلال سنتين من تقلده الحكم على اهتمامه بالإعلام ومحاولة إعادة رسم خارطة المشهد الإعلامي، نلاحظ أن الإرهاصات الأولى للاهتمام رئيس الحكومة بالإعلام من خلال خطاب تنصيبه يوم التاسع عشر من شهر ديسمبر سنة 2019، أين ذكّر بالتزاماته وعلى رأسها تعديل دستور يحمي الحريات الفردية والجماعية وحقوق الإنسان وحرية الإعلام والتظاهر، بالإضافة لاستحداث منصب الناطق الرسمي باسم رئاسة الجمهورية كوسيط بين الرئاسة والإعلاميين وإصدار الأخبار الرسمية، كما أنّ الرئيس تبون بادر باستقبال القنوات الإعلامية الحكومية والخاصة التلفزيونية والصحافة المكتوبة في قصر رئاسة الجمهورية لأول مرة، وتم بث الحوار على القنوات التلفزيونية والحكومية لمناقشة العديد من القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الثاني والعشرين جانفي سنة 2020، وفيما يخص مجال الإعلام أكّد الرئيس على أن الإعلاميين "صناع الرأي العام ونحن - يقصد السلطة- صناع القرار"، فبعد قطيعة بين السلطة والإعلام دامت عدّة سنوات، وكمحاولة لتنوير الرأي العام قال في إجابته على أحد الإعلاميين أنه "ما دمت في هذا المنصب، سأتواصل مع المواطنين من خلال وسائل الإعلام الوطنية. هذا مبدأ من المبادئ والتزام من بين الالتزامات،

والمصداقية لا تأتي إلا من خلال احترام وتطبيق الالتزامات"، نذكر أهم الخطوات العملية التي التزم بها في برنامجه الإصلاحي خلال الانتخابات والمتعلقة الإعلام وهي كالآتي:

- الحرية المطلقة للإعلام إلا فيما يتعلق بالمساس بالقوانين وأخلاقيات المهنة والتقاليد، محاربة الأكاذيب والتجريح.
- التكفل بالحماية الاجتماعية والوضع الاجتماعي للصحفيين في كل القطاعات خاصة كانت أو عمومية. مساعدة عمال القطاع إلى أقصى حد
- عدم التمييز بين الصحفيين في القطاع الخاص والعام، مع تمكين الصحفيين من دورات تكوينية.
- الدعوة لخلق نوادي للصحفيين في كل ولايات الوطن، وإنشاء نقابة خاصة بهم.
- محاولة تفعيل دور سلطة ضبط السمعي البصري قبل نهاية سنة 2020، والاستفادة من تجارب الدول الأخرى.
- كما نجد أنه، أكّد في رسالة وجهه للإعلاميين بمناسبة اليوم الوطني للصحافة في الثالث والعشرين من شهر أكتوبر سنة 2021 على عدّة نقاط نذكر أهمها في النقاط الآتية: (تبون 2021)
- إيلاء العناية والاهتمام بقطاع الاعلام.
- تكريس حرية التعبير والصحافة الالكترونية في الدستور.
- العمل على توسيع شبكات محطات السمعي البصري، لاسيما في مناطق الجنوب والهضاب العليا.
- إجراء إصلاحات تشريعية وتنظيمية، ستتم ترجمتها بمشروع القانون العضوي للإعلام وقانون السمعي البصري.
- عملية تسجيل المواقع الالكترونية الموطنة بالجزائر، والمتعلقة بنشاط الإعلام عبر الانترنت.
- الحد من التجاوزات المتسترة تحت غطاء حرية التعبير وحرية الاعلام.
- الإشادة بتضحيات الأسلاف الذين اتخذوا من مجال الصحافة والاتصال، منذ بدايات الحركة الوطنية وإبان ثورة التحرير المجيدة.
- الإشادة نساء ورجال الإعلام الوطني الذين أثروا بالخبرة والتجربة مكتسبات الإعلام الديمقراطي التعددي.
- مهام الجيل الجديد من الصحافيين الشباب أحد أهم مرتكزات تحصين الجزائر وتثبيت استقراراها وأمنها القومي.
- تكريس حرية الصحافة وتثمين مسايرتها لمقتضيات الرقمنة، بمحتويات وطنية قادرة على إحراز الثقة، بما تعرضه من مادة إعلامية مقنعة وذات مصداقية عبر مختلف وسائل الإعلام ومن خلال فضاءات الاتصال.
- الحاجة إلى المزيد من الجهد لاكتساب أدوات التحكم في المناهج والمعارف للتصدي لحروب الجيل الرابع الهادفة إلى النيل من الجزائر..
- اختيار موضوع "الاعلام بين الحرية والمسؤولية" موضوعا لمسابقة جائزة رئيس الجمهورية للصحفي المحترف لسنة 2021، يعبر عن ضرورة التميز بين الإعلام كمنظومة تحكمها ضوابطها المهنية وأعرافها وأخلاقياتها والتسويق الانتهازي المرتزق الذي يستثمر في عديمي الذمة من جهة..

خاتمة:

تجلت انعكاسات خطابات الرئيس عبد المجيد تبون على الممارسات الإعلامية في الجزائر (2019 – 2022) من خلال انفتاح علاقة السلطة على المؤسسات الإعلامية الوطنية العمومية والخاصة والأجنبية؛ حيث عقد خمس لقاءات صحفية مع كبرى وسائل الإعلام الدولية سنة 2020، مما ساهم في ارتفاع عدد اعتمادات مراسلي وسائل الإعلام الأجنبية وعودة قنوات دولية ممنوعة من النشاط إلى الجزائر.

وفي سنة 2021، عقد تسع لقاءات مع إعلاميين جزائريين وأربع حوارات مع كبرى المؤسسات الإعلامية في العالم، لتتواصل سياسة الانفتاح على الإعلام الدولي، من خلال إعادة فتح مكتب قناة الجزيرة القطرية بالعاصمة بعد منع دام لأكثر من عقدين.

أما على المستوى الوطني، نجد أنه عيّن الناطق الرسمي للحكومة واستحدث مديرية عامة للاتصال في الرئاسة، والتزامه باطلاع الشعب على الشؤون العامة بشكل دوري من خلال مقابلاته الإعلامية، كما عمل استغلال وسائط التواصل الاجتماعي كنمط جديد في الاتصال المباشر مع الجزائريين، فالمشهد الإعلامي الجزائري شهد انشاء وانطلاق قناة الذاكرة في الفاتح نوفمبر 2020، وإطلاق قناة تلفزيونية دولية لأول مرة في الجزائر "كل الأخبار 24".

وعلى مستوى الممارسة الإعلامية، عمل الرئيس على تشجيع الكفاءات الإعلامية من خلال استحداث والإشراف على جائزة رئيس الجمهورية للصحفي المحترف، وتكريم أهل المهنة بعد عقود من التجاهل والاستبعاد، ولأول مرة يتم اسداء وسام من مصف الاستحقاق الوطني للإعلامي الراحل كريم بوسالم. كما عمل على تعزيز حرية التعبير في الجزائر بإعفاء رئاسي لإعلاميين أدينوا في قضايا الحق العام.

وفي الجانب التشريعي والتنظيمي للممارسة الإعلامية الإلكترونية، صدر في نوفمبر 2020 قانون خاص بالإعلام الإلكتروني في الجزائر (مرسوم تنفيذي 20- 332، 2020/11/22)، كما أنّ المشهد الإعلامي الجزائري في انتظار مراجعة القانون العضوي الجديد للإعلام على مستوى أجند البرلمان الجديد الذي يعمل على تحيين قانون السمعي البصري والممارسة الإعلامية بما يتماشى والدستور الجديد.

قائمة المراجع:

1. باهي، م. ا. يونس. (1996). التقييد القانوني لحرية الصحافة. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر.
2. بدر، أحمد. (1998). الاتصال بالجماهير بين الإعلام والتطويع والتنمية. القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع. ط1.
3. جيلالي، عباسة. (2002). سلطة الصحافة في الجزائر (الحرية، الرقابة، التعتيم). الجزائر: دار الغرب للنشر والتوزيع.
4. خير الله، حسيب حمد. (2015). الإعلام السلطة الرابعة. عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع. ط1.
5. داوودي، ع. (05/ 12/ 2016). الرقابة الإعلامية في العالم العربي، موقع أعواد قش، على الرابط: https://bit.ly/3GaQr9t
6. راسم، محمد الجمال. (1991). الاتصال والإعلام في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
7. رئاسة الجمهورية الجزائرية. (2019/12/19). الإعلام والاتصال، عام على انتخاب الجزائريين السيد #عبد المجيد تبون رئيسا للجمهورية. على الرابط: https://bit.ly/34jaRzL . أطلع عليه في (2021/01/02).
8. رئاسة الجمهورية الجزائرية. (22/ 09/ 2020). رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون حول حرية التعبير في الجزائر. على الرابط: https://bit.ly/3KSKJMX . أطلع عليه في (2021/01/02).

9. رئاسة الجمهورية الجزائرية. 22/ 10/ 2021). رسالة رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون بمناسبة اليوم الوطني للصحافة. على الرابط: https://bit.ly/32JHJ4y
10. شلبي، كرم. (1988). معجم المصطلحات الإعلامية. القاهرة: دار الشروق.
11. غروبة، سلمى. عرايبية، م. كريم. (2019). تطور الممارسة الإعلامية في الجزائر-دراسة في التشريعات والقوانين، المجلة الدولية للاتصال الاجتماعي. الجزائر: جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم. 6/ 3. ص ص. 77- 105.
12. صالحي، عبد الرحمان. (2020). علاقة السلطة بالصحافة في الجزائر " أي مستقبل لحرية الإعلام" قراءة على ضوء المكتسبات الإعلامية الجديدة. مجلة الباحث. الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة. 04/ 12. ص.ص 339 -356.
13. قدري، ع.ع. (2008). الإعلام وحقوق الإنسان قضايا فكرية. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر.
14. همام، طه. (20/ 01/ 2017). "الخطاب الساسي مهارة شخصية للقادة ورسالة معلنة للدولة"، لندن: صحيفة العرب، العدد 10518.

15. Breton, P. & Proulx, S. (2012). L'explosion de la communication : Introduction aux théories et aux pratiques de la communication. Paris : La Découverte. 4éme éd. pp. 347-371.

16. Callie, M. Beth. (2007). Media Reform Democratic Capacity and Human Flourishing. JAC Stable .Vol. 27, N°. 1/2 pp. 366-380. URL: https://www.jstor.org/stable/20866784

17. Garnham, Nicholas. (1986). Contribution to a political economy of mass-communication. Collins R. Londres: Media, Culture and Society. pp. 9-32.

18. Habermas, J. (1992). L'Espace public : trente ans après. Paris : Quaderni. No 18. pp. 161-191.

19. Marek, P. j. (2001). Communication et marketing de l'homme politique. Litec. Carré droit.